«أوبيك»: الخلافات تتقلص حول تثبيت الإنتاج

رويترز: أعلنت مصادر في أوبيك أن مسؤولي المنظمة يعملون على صياغة تفاصيل خطتهم للحد من إمدادات النفط وأن هوة الخلافات بشأن بعض الأمور العالقة تتقلص. وقال مصدران مطلعان على المناقشات إن هناك جهودا لسد هوة الخلافات والعمل على التوصل لاتفاق نهائي. ورأى أحد المصدرين «ما حدث في الجزائر منح الكثير من الأمل والقوة الدافعة واعتقد أن الناس ملتزمون بذلك». وذكر مصدر ثالث في أوبيك مطلع على المناقشات «سيتخذ الوزراء ما يلزم للتوصل إلى توافق» في إشارة لمحاولة إيجاد حل وسط مع إيران. وأضاف «لا يمكننا مغادرة ڤيينا يوم 30 نوفمبر بدون اتفاق».

«الخدمات المالية» أكثر القطاعات تراجعاً بـ 53٪.. يليه «العقار» بـ 28٪

1,3 مليار دينار أرباح الشركات بتراجع 4٪

أرباح الشركات المدرجة تتراجع سنة بعد أخرى (أ.ف.ب)

شريف حمدي

أظهرت النتائج المالية للاشهر التسعة الأولى من 2016 للشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية تراجعا بالأرباح بنسبة 3,8٪ مقارنة مع النتائج المالية المحققة في ذات الفترة من 2015. وحققت الشركات الكويتية منذ بداية السنة حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي أرباحا صافية تقدر بنحو 1,32 مليار دينار مقارنة مع 1,37 مليار دينار بنهاية ذات الفترة من العام الماضي (كما يظهر الجدول المرفق).

وباستثناء الشركات غير الكويتية بلغت الارباح الإجمالية 1,1 مليار دينار في الربع الثالث من 2016 بتراجع بلغت نسبته 5,9٪ مع 1,2 مليار دينار في ذات الفترة من العام الماضي.

وحسب قراءة لـ «الأنباء» وفقا لأرقام صادرة عن شركة كامكو للاستثمار تبين ما يلي:

● حقق قطاع الاتصالات نموا بالأرباح بنهاية فترة الاشهر التسعة الأولى من 2016 بنحو 3,6٪، حيث بلغ إجمالي أرباح الشركات الاربع التي يتكون منها قطاع الاتصالات 186,3 مليون دينار ارتفاعا من 179,9 مليون دينار، وكان لأداء شركتي «زين» و«ooredoo» دورا في تحسن أداء قطاع الاتصالات بتحقيق نمو بالأرباح بلغ قرابة 5٪ لكل منهما.

● حققت البنوك الكويتية نموا طفيفا في نتائج الاشهر التسعة الأولى من 2016 بنسبة 0,09٪، إذ بلغ إجمالي ما حققته 554,4 مليون دينار ارتفاعا من 553,9 مليون دينار، ويرجع السبب في عدم تحسن الأداء للقطاع الأكبر بالبورصة الكويتية إلى ارتفاع المخصصات، وتباطؤ نمو الإيرادات التشغيلية للقطاع خلال الأشهر التسعة إلى 2٪ لتسجل 1,76 مليار دينار بالمقارنة مع 1,73 مليار دينار للفترة ذاتها من 2015، كما اشارت «الأنباء» في تقرير مطلع الأسبوع الجاري.

وباحتساب أرباح القطاع الإجمالية شاملة البنوك غير الكويتية يكون هناك نمو بنسبة 1,2٪، إذ تصل الأرباح إلى 689 مليون دينار مقارنة مع 681 مليون دينار.

● شهد قطاع الصناعة نموا بالأرباح بلغ 7,9٪، إذ بلغ إجمالي أرباح الشركات المدرجة بالقطاع في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 157,1 مليون دينار مقارنة مع 145,6 مليون دينار مقارنة مع الاشهر التسعة الأولى من 2015.

● أبرز القطاعات المتراجعة على مستوى تحقيق الأرباح كان الخدمات المالية وذلك بنسبة 53٪، فأرباح القطاع بلغت 47,5 مليون دينار بنهاية الربع الثالث الماضي، في حين كانت 101,5 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2015، وهو ما يعكس تراجع أداء القطاع بعد بيع الكثير من الأصول الجيدة مقابل سداد مديونيات في الأعوام الماضية.

● قطاع العقار كان ثاني أكبر القطاعات المتراجعة بنسبة 28٪، إذ بلغت أرباح الشركات المدرجة فيه 92,6 مليون دينار تراجعا من 129 مليون دينار في الربع الثالث 2015.

ملاحظة:
تفصيل أداء الشركات في جدول خاص لشركة «كامكو» تجدونه على الموقع الإلكتروني لـ «الأنباء».

3,6٪ نمواً بقطاع الاتصالات بتحسن أداء شركتي «زين» و«ooredoo»

«البنوك» تتصدر الأرباح بـ 554 مليون دينار.. واستقرار النمو سنويا

النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بحسب القطاع للتسعة أشهر الأولى من 2016 ـ (المبالغ بالمليون دينار)

القطاعات	صافي الربح (الخسارة) للتسعة أشهر الأولى من 2016	صافي الربح (الخسارة) للتسعة أشهر الأولى من 2015	التغير
النفط والغاز	4,3	(1,6)	NM
مواد أساسية	12,2	8,1	٪50,6
الصناعة	157	145	٪8
سلع استهلاكية	64,7	59	٪9,9
رعاية صحية	4,2	6,05	(٪31)
خدمات استهلاكية	39,5	35	٪12,8
الاتصالات	186,3	179,9	٪3,6
البنوك	689,6	631,3	٪1,2
التأمين	20,8	31	(٪32,7)
العقار	92,6	129	(٪28)
خدمات مالية	47,5	101,4	(٪53)
التكنولوجيا	5,4	2,5	٪117
إجمالي أرباح الشركات الكويتية	1,32	1,37	(٪3.8)
إجمالي الأرباح باستثناء غير الكويتية	1,15	1,22	(٪5,9)

المصدر: ابحاث شركة كامكو للاستثمار

«اتبعوا نهجاً متوازناً للاقتراض المحلي والخارجي»

«صندوق النقد» يدعو الكويت لاحتساب أثر الاقتراض قبل التوجه للأسواق العالمية

محمود عيسى

تنشر «الأنباء» توصيات بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي التي زارت الكويت خلال الفترة 6ـ14 الجاري في إطار المشاورات الدورية لعام 2016، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق، حيث أشارت في سياق توصياتها في بيانها الختامي تحت البند رقم 15 إلى وضع إطار مالي متوسط الأجل لتوجيه ضبط أوضاع المالية العامة والحد من مخاطر التنفيذ، كما رحبت البعثة بالجهود المستمرة لتعزيز التخطيط للميزانية، بما في ذلك الانتقال من الميزانيات الإضافية السنوية إلى الميزانيات متوسطة الأجل ابتداء السنة المالية 2018/2017 وإدخال سقوف المصروفات المخطط لها لمدة 3 سنوات، على أن تتم هذه الإصلاحات في سياق إطار شامل متوسط الأجل، مسترشدة الهدف الشامل للسياسة المالية على المدى البعيد (كان ترتكز مثلا على أساس اعتبارات المساواة بين الأجيال) ووضع مسار ثابت لهدف وسيط (كهدف التوازن المالي غير النفطي الذي من شأنه أن يساعد على الفصل بين الإنفاق وتقلبات الإيرادات النفطية). وفي هذا الإطار، تؤكد البعثة على أهمية تطوير نهج يبدأ من القمة إلى القاعدة، وتعزيز عمليات الميزانية ـ بما في ذلك ما يتم عن طريق الحد من شرذمة الميزانية المرصودة للاستثمارات ـ وآليات مراقبة الميزانية وضبط النفقات الاستثمارية، وتطوير آليات الإبلاغ والمساءلة.

الإقراض والاستثمار

وفيما يتعلق بسياسات الإقراض والاستثمار، وتحت البند رقم 16، قالت بعثة الخبراء في بيانها الختامي انه يتعين على صانعي قرارات الاقتراض والاستثمار الاسترشاد باستراتيجية شاملة لإدارة الأصول والخصوم تأخذ بعين الاعتبار التداعيات المالية الكلية.

وينبغي أن يسترشد المزيج المناسب بين مختلف خيارات الاقتراض والاستثمار من خلال تقييم منهجي للتكاليف والفوائد النسبية، بما في ذلك الاحتفاظ بمصدات مالية سائلة كتأمين ضد الصدمات.

وينبغي أيضا تقييم الأثر الكلي المالي لهذه الخيارات بعناية، مع الأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على بناء الديون واثر الاقتراض على السيولة المحلية، والائتمان، واحتياطيات البنك المركزي.

وفي هذا السياق، فإن التنسيق مع بنك الكويت المركزي يبقى مهما، وان من شأن اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بالاقتراض الداخلي والخارجي من مختلف المستثمرين والسحب من أصول صندوق الاحتياطي العام أن يساعد في الحفاظ على مصدات مالية كافية، والاستفادة من الظروف الحالية المواتية للاقتراض، فضلا عن التخفيف من حدة الآثار المالية الكلية السلبية المحتملة لهذه العمليات.

يفترض الأخذ بالاعتبار التأثير على السيولة والائتمان

هناك طلب على هذه المشاريع ونقص في الأراضي

«الصندوق الوطني» يموّل 3 مشاريع زراعية

عبدالرحمن خالد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وافق على تمويل 3 مشاريع زراعية بالتعاون مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

وقالت المصادر ان تلك المشاريع تعتبر باكورة المشاريع الزراعية التي سيبدأ «الصندوق» بتمويلها.

واشارت الى انها تنتظر توفير اراض لها، حيث ان العائق ببدء عمل تلك المشاريع عدم وجود اراض كافية لاستيعاب المشاريع الوطنية.

من جهة اخرى، ذكرت المصادر ان الـ 3 مشاريع عبارة عن مشاريع زراعية متنوعة ومشاريع دواجن ومنها مشروع للبط الفرنسي المعروف، حيث لفتت المصادر الى ان الكويت لديها نقص في الانتاج المحلي للدواجن، اذ تشكل نسبتها 28٪، لذا تحتاج الى مشاريع خاصة بالدواجن لكثرة الطلب عليها بالبلاد.

وأكدت المصادر ان هناك طلبا كبيرا على المشاريع الزراعية في البلاد ولكن ينقصها الاراضي التي تناسب اعمال الزراعة او تربية الحيوانات.

ووجهت المصادر المبادرين الى الحصول على احصائيات تساعدهم في اختيار مشاريعهم في الفترة المقبلة.

27 ديسمبر موعد نهائي لتقديم العروض

نفط الكويت تطرح مناقصة تحديث محطات كهرباء في «المناقيش» و«أم غدير»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت طرحت مناقصة لتحديث محطات الكهرباء الفرعية التابعة لها في حقلي النفط في المناقيش وام غدير غربي الكويت، وحددت يوم 27 ديسمبر المقبل موعدا نهائيا لتقديم العروض.

وأشارت المجلة الى ان 29 شركة سبق ان تأهلت للمشاركة في تقديم عروض لهذه المناقصة.

وأشارت المجلة الى ان نطاق العمل المطلوب من الشركة التي ستفوز بالعقد يشمل على سبيل المثال لا الحصر الاعمال التالية:

مسح الموقع، شق وحفر الخنادق، فحص التربة، التصميم والهندسة التفصيلية، أداء تحديد المخاطر، دراسة تقييم الأثر الاجتماعي البيئية، شراء وتوريد جميع المواد، بالاضافة الى العديد من المهام الاخرى مثل الاعمال المرتبطة بالكهرباء وتبريد الأجهزة والاعمال المدنية والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وإخماد الحرائق والاتصالات، والمقرر ان يتم تنفيذها على جزأين.

حتى 20 ديسمبر المقبل

تمديد الأجل النهائي لتقديم عروض مناقصة مركز «التجميع 32»

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت مددت الأجل النهائي أمام المقاولين لتقديم عروضهم بشأن مناقصة بناء مركز التجميع رقم 32 في حقل برقان والمقدرة تكلفته بنحو 1,65 مليار دولار لمدة 3 أسابيع تنتهي في 20 ديسمبر المقبل، وذلك قبل أن يحل الموعد النهائي المحدد في 29 نوفمبر الجاري، ودون ان تتسنى معرفة السبب وراء تمديد الأجل الذي لما يحل بعد.

وقالت المجلة ان مشروع مركز التجميع رقم 32 الذي يهدف للتعامل مع الحموضة المتزايدة في النفط الخام المنتج من حقل برقان، يعتبر واحدا من مجموعة من مراكز التجميع التي تعكف شركة نفط الكويت على بنائها لزيادة وتحسين طاقتها الإنتاجية من النفط الى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020.

وأضافت أن 7 شركات سبق تأهيلها للمشاركة في المناقصة، منها 4 شركات كورية جنوبية وهي: داييليم، وجي اس انجنيرنغ اند كونستراكشن، وسامسونغ انجنيرينغ، واس كيه انجنيرنغ اند كنستراكشن، بالاضافة الى كل من شركات بتروفاك البريطانية، وجيه جي سي كوربوريشن اليابانية، وتكنيكاس ريونيداس الاسبانية.

وقالت المجلة ان مركز التجميع رقم 32 ـ الذي يعتبر حتى الان المركز الأخير في سلسلة مراكز التجميع التي تبنيها شركة نفط الكويت ـ سيعالج النفط الخام والغاز المصاحب المنتجين من حقول عريفجان ومارات، والمناقيش وبرقان وارة. وسيتم ضخ النفط الحامض المخصص للتصدير من هذه الحقول الى صهاريج التخزين الجنوبية، أو الى مركز التوزيع في الأحمدي، ومن ثم الى خط انابيب الرتاوي ـ برقان البالغ قطره 36 بوصة تمهيدا لتصديره إلى الخارج.

36 مليون دينار إجمالي 180 قسيمة سكنية في أبو فطيرة

أكبر مزاد عقاري في 2016

طارق عرابي

جمع المزاد العقاري الذي عُقد عند الساعة العاشرة من صباح امس في المحكمة الكلية بوزارة العدل الذي استمر حتى الرابعة مساء نحو 36 مليون دينار لإجمالي 180 قسيمة سكنية في منطقة أبوفطيرة السكنية، عرضت في المزاد وبيعت بالكامل، حيث يعد هذا المزاد الاكبر من نوعه على مستوى الكويت خلال العام الحالي من حيث العدد والقيمة.

وكان السعر الابتدائي للعقارات المعروضة في المزاد هو 30,083 مليون دينار، علما بأن بعض العقارات قد بيعت بنفس السعر الابتدائي، فيما حققت عقارات أخرى قفزات كبيرة، خاصة تلك التي تقع على 3 شوارع، أو قسائم الزاوية.

وشهد المزاد تنافسا محموما فخلال 3 ساعات من المزاد الذي انطلق قرابة الساعة 10 صباح امس تم بيع 90 عقارا، قبل أن يرفع القاضي جلسة المزاد في تمام الساعة 1,30 ظهرا للاستراحة وأداء الصلاة، حيث عاود المزاد انعقاده من جديد الساعة الـ 1.45 بعد الظهر ليستكمل بيع القسائم المتبقية.

جانب من المزاد (طارق عرابي)

90 عقاراً بيعت حتى ظهر أمس

السعر الابتدائي للمزاد 30 مليون دينار

وخلال أول ساعتين شهد المزاد بيع اكثر من 40 قسيمة بأسعار متدنية اذا ما قورنت بأسعار السوق الحالية، لكن الأمر لم يستمر على حاله، إذ بدا واضحا تدخل بعض الأطراف في المزاد لتأخذ أسعار القسائم المعروضة منحى آخر ارتفعت معه أسعارها إلى مستويات السوق الحالية (إن لم يكن أكثر)، وبخاصة للقسائم المتميزة التي تقع على الزوايا والتي تم بيع بعضها بسعر 319 ألف دينار للقسيمة التي تبلغ مساحتها 400 متر.

متابعون من داخل المزاد رأوا ان التحول الذي شهده مسار المزاد بعد الساعتين الاوليين يرجع الى تدخل بعض الاطراف الفاعلة في السوق للشراء بأسعار مرتفعة حتى لا تتأثر أسعار السوق الحالية بشكل عام، وحتى لا يكون المزاد الحالي هو المحدد للأسعار الجديدة في السوق خلال المرحلة القادمة، خاصة ان من اشترى في المزاد الحالي بأسعار مرتفعة وهو لا ينوي البناء والسكن، فإنه لن يبيع الا بعد تحقيق ربح يرضيه.